الأمم المتحدة

A/ES-10/550–S/2012/188

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 April 2012
Arabic
Original:

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني إبلاغكم بسقوط عشرات الضحايا المدنيين الفلسطينيين بسبب استخدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القوة المتعمدة والمفرطة ضد المتظاهرين اليوم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فقد قتل شاب فلسطيني على الأقل وأصيب أكثر من ٣٠٠ فلسطيني بجروح، كانت إصابات بعضهم خطيرة، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أطلقت قنابل الغاز المسيلة للدموع والقنابل الصاعقة والرصاص الحي على المدنيين الذين كانوا يشاركون في تظاهرات احتفالا بالذكرى السنوية السادسة والثلاثين ليوم الأرض.

وفي قطاع غزة، قتلت قوات الاحتلال محمود زقوت البالغ من العمر ١٩ عاماً قرب معبر إيريتز، بالإضافة إلى إصابة أكثر من ٣٠ فلسطينياً آخرين في منطقة إيريتز وكذلك في خان يونس. وفي الضفة الغربية، تعرض المتظاهرون في مناطق رام الله وبيت لحم والخليل إلى إصابات وقعت بأغلبها قرب معبر قلنديا الواقع بين رام الله والقدس الشرقية المحتلة. وفرضت إسرائيل، إلى جانب قمع السكان المدنيين الفلسطينيين في هذا اليوم، الإغلاق التام للضفة الغربية، بل فرضت قيوداً أشد على حرية تنقل الفلسطينيين ومنعهم من الوصول خصوصاً إلى القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الوصول إلى الحرم الشريف لأداء صلاة الجمعة.

190412 190412 12-29901 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومما يتسم بالأهمية في هذا الصدد أنه على الرغم من التدابير التقييدية والقمعية التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال، نظمت مظاهرات كبرى للاحتفال بيوم الأرض في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدن القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم والخليل ونابلس وكذلك في قطاع غزة. كما تجدر الإشارة إلى أن الآلاف شاركوا أيضاً في مظاهرات في لبنان والأردن، وفي تظاهرات تضامن جرت في العديد من البلدان الأخرى حول العالم للاحتجاج على مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وغيرها من الممارسات غير القانونية والقمعية في حق الشعب الفلسطيني، وللمطالبة باحترام حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في الحرية وتقرير المصير في وطنه.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى البيان الصادر اليوم عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احتفالا بيوم الأرض. وقد شدد هذا البيان، في جملة أمور، على أن الأرض كانت ولا تزال جوهر هذا النزاع المستمر وأكد على حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بغض النظر عن محاولات السلطة القائمة بالاحتلال تشويه هذا النزاع أو تهميشه والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يواصل الكفاح والسعي لتحقيق العدالة والحرية والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأكد البيان على أهمية القدس بالنسبة لتحقيق تسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع، ودعا إلى حماية هذه المدينة كرمز للتسامح الديني والإنساني، وتأكيد هويتها العربية والفلسطينية، ورفض ما تنتهجه السلطة القائمة بالاحتلال في هذه المدينة من سياسات غير مشروعة واستفزازية للاستعمار الاستيطاني وضم الأراضي والتشريد والتهويد والعنصرية. وشدد البيان أيضاً على أن مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال لسياسة التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وتقويض أسس الحل القائم على وجود دولتين، من خلال حملتها الاستيطانية الخبيثة في الأرض الفلسطينية، ستترتب عليها عوقب وخيمة ليس بالنسبة لفلسطين وإسرائيل فحسب، بل بالنسبة للمنطقة والعالم أيضا. وأكد البيان على أهمية التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

ومن المؤسف أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل تجاهل مطالب المجتمع الدولي والاستخفاف بالثوابت الراسخة لعملية السلام في الشرق الأوسط التي ترجع إلى عقدين، والمرتكزة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والذي يشكل جوهر مبادرة السلام العربية، كما تواصل إسرائيل انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة. ويشمل ذلك استمرار إسرائيل في حملتها

الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، والتي تواصل فيها السلطة القائمة بالاحتلال مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستعمارها، مع النية السافرة والمتعمدة لضم تلك الأراضي بصورة غير مشروعة، والإمعان في تدمير وحدة الأرض الفلسطينية وسلامتها، وتقويض آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وصلاحيته.

وتتأكد هذه المخططات غير المشروعة عن طريق الإجراءات غير القانونية والاستفزازية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية يومياً ويتخذها كذلك المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون الذين يجتاحون جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتتأكد كذلك من خلال الكشف مؤخراً عن خطط وزارة الدفاع الإسرائيلية لمصادرة مئات الآلاف الأخرى من الدونمات من الأراضي الفلسطينية من أجل التوسع في شبكة مستوطناتها غير القانونية. وفي هذا الصدد، كشف أن إسرائيل وضعت بالفعل علامات على ٥٦٩ قطعة من الأراضي الفلسطينية لا تقل مساحتها عن ٠٠٠ ٦٢٠ دونم (٠٠٠ ١٥٥ فدان تقريباً)، وتمثل نسبة ١٠ في المائة أخرى من الضفة الغربية من أجل القيام بأعمال بناء وتوسيع غير مشروعة لمئات المستوطنات وما يسمى البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية.

ولذلك، ندعو بصورة عاجلة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى إيلاء الاهتمام الواجب لجميع هذه الأعمال والتدابير والمخططات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والعمل بشكل جماعي للمطالبة بوقف فوري لها ومطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام التزاماتها القانونية والكف عن تحديها السافر للقانون الدولي والمطالب العالمية المنادية باحترامه. ويجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في هذا الصدد. فعدم محاسبة إسرائيل على جرائمها وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني وأعمالها الاستفزازية والتحريضية المتواصلة والرعناء لن يكون من شأنه إلا أن يزيد من زعزعة استقرار الوضع الحرج على أرض الواقع، الأمر الذي سيبعدنا أكثر فأكثر عن تحقيق ما نسعى إليه من سلام واستقرار منذ وقت طويل مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بعيدة الأثر.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٢١ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/ES-10/549-S/2012/154) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبها في حق الشعب

الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة